تأسيس الإمام علي (عليه السلام)
لوظائف السلطة بين التشريع والواقع

The founding of Imam Ali (PBUH)

Power functions between legislation and reality

د. محمد نعناع
باحث دولي
ومختص في الفكر السياسي الإسلامي

Dr. Mohammed nenaa
International researcher and
specialized in political thought.

ملخص البحث

سنركز في هذا البحث على ابتكار طرق جديدة لتوضيح الإجراءات التي قام بها الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لبناء الدولة وحمايتها للمصالح العامة، وأهمها حاجات الإنسان الضرورية التي تحفظ كرامته بوصفه إنساناً بغض النظر عن انتماءه وأفكاره، فهذه الدولة تأخذ حاكميتها من الشريعة السمحاء وتبني سلطتها على وفق الظروف الموضوعية والحاجات الاجتماعية، وتُنشئ قوانينها استنباطاً من النص المقدس الموحى إلى خاتم النبيين الذي تخرجت على يديه الإنسانية؛ لتكون قادرة على حماية سلوكها الإنساني على وفق العقل والفطرة.

Abstract

We will focus in this research on reativity and new ways of clarifying procedures being taken by Imam Ali (PBUH) prince of true believers to nation-building and state protection of public interests and most importantly, human needs that maintain any persons dignity regardless of his affiliations and thought, so this state take its gubernatorial from tolerant shariah and take its authority according to the objective circumstances and social needs and set up its riles conclude from the sacred text, Holy Quran was revealed by Allah to prophet mohammed, humanity had graduated at his hand to be able to protect their human behavior in accordance with reason and common sense.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على فخر الإنسانية وخاتم الرسالات الإلهية النبي الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله الهداة المهديين سيما فخر الأوصياء أمير المؤمنين المحارب بين يدي رسول الله على التنزيل والمدافع بعده عن علوم التأويل.

أما بعد فمن دواعي الفخر أن يوفق الإنسان للحديث عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لما في سيرة هذا الإمام العظيم من طاقة سافرة ومعرفة كامنة سيتحصل عليها كل من يطلع عليها باحثا عن الحقيقة وطالبا للعلم والإيمان على حد سواء، وساعيا للافادة من هذا الإرث العظيم لمواجهة الإشكاليات المعاصرة، فلقد تم تشخيص الإشكالية البحثية وهي عدم الاقتداء بطريقة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحكم وسياسة الناس مما أدى إلى غياب النموذج المثالي وتسلط النموذج النفعي واستشراء أساليبه الرخيصة، وفي هذا الإطار انصبت جهود الباحث فقد عنونا بحثنا (تأسيس الإمام علي (عليه السلام) لوظائف السلطة بين التشريع والواقع) للتذكير بالأسس العلوية لإدارة الحكم ورعاية الناس.

ونحاول في هذا البحث أن نضع الأمور في نصابها وإلفات النظر علميا إلى بعض الممارسات العلوية في أثناء فترة حكم أمير المؤمنين (عليه السلام) للبلاد الإسلامية لما في هذا الجانب البحثي من نتائج إيجابية تنعكس بالضرورة على طريقة التفكير المعاصرة خصوصا عبر المنهج المقارن باستدعاء التطبيقات العلوية للافادة منها في مجال بناء معادلة السلطة على الأقل في الجوانب الأخلاقية وميدان القيم الإنسانية التي تفتقر لها أنظمة

الحكم السائدة.

ومن أهم الأهداف التي تسعى الشريعة المحمدية السمحاء لتحقيقها هي ترسيخ القيم الإنسانية، أو بالتعبير المعاصر (إعلاء الاكسولوجيا) رغم أن بعض المفكرين أو الباحثين يطرحون هذا المفهوم في مقابل (تمدد الانطولوجيا) إلا أننا نحاول الوصول إلى مساحة مشتركة تتمثل في تحكيم (الابستمولوجيا) على (الانطولوجيا) لإنتاج (الاكسولوجيا- القيم) وخصوصا القيم الإنسانية التي تعد من الثوابت في التعاملات الإسلامية وتحديدا في المنهج المحمدي العام والمنهاج العلوي بشكل خاص.

ومثلما للفكر الإسلامي عموما ثوابت لا يمكن أن تتغير إلى قيام الساعة ،فإن هناك ثوابت للفكر السياسي هي الأخرى لا تتغير.

وإذا أردنا التدقيق أكثر فمن الممكن القول بأن القرآن الكريم والسنة الشريفة تضمنا أساسيات سياسية لبناء الدولة ولتشكيل السلطة وإدارة الحكم لا يمكن تجاوز هذه الأساسيات لفهم الفكر السياسي الإسلامي، سيما إذا علمنا بأن هذا الفكر الذي نتحدث عنه ليس نتاجا مرتبطًا بمجهودات بشرية وإنما بفقه شرعي مستد للكتاب والسنة.

ومع أن الفكر السياسي يمكن أن يكون ابداعا بشريا في مجالات معينة ككيفية بناء مؤسسات الدولة وتسمياتها إلا أنه بالأساس يعود إلى ثوابت لا يمكن تجاوزها.

ومن ثوابت الفكر السياسي الإسلامي :

١. شرعية الحكومة أو السلطة:

هناك العشرات من الآيات القرآنية الدالة على ضرورة شرعية السلطة في الدولة الإسلامية، فالسلطة يجب أن تكون شرعية من جهة تطابق

أعمالها مع النصوص المثبتة لشرعيتها، بمعنى أن الحاكم عليه أن يطبق النصوص الأخرى التي تحافظ على حقوق العامة وليس فقط العناية بالنصوص التي أتت به إلى الحكم، ومن جهة أخرى يجب أن تكون السلطة شرعية باستجابتها لحقوق الناس وإذا خالفت هذا الأمر فعلى المجتمع وضع حد لهذه السلطة لمخالفة لبديهي من بديهيات توليها للحكم[1].

وتنقسم آيات تحديد الحكام ومسؤولياتهم في الفكر السياسي الإسلامي على ستة أقسام وهي:

الأول: آيات الحُكم، ومنها: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ﴾[2].

الثاني: آيات الولاية، ومنها: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[3].

الثالث: آيات الطاعة، ومنها: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ﴾[4].

الرابع: آيات الاتباع، ومنها: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[5].

الخامس: آيات الاستخلاف، ومنها: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾[6].

السادس: آيات العدل، ومنها ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾[7].

وهذه الآيات القرآنية تشترط الشرعية الإلهية وتفرض على الحاكم تطبيق الشريعة وتلزم الناس بإطاعة من تتوفر فيه هذه الشروط فقط وتعينهم على متابعة ممارسات الحاكم.

٢. **أهلية الحاكم**: وتتضمن مجموعة مواصفات كالعدالة والعلم، وهذا من البديهيات فكيف لحاكم في أمة إسلامية لا يكون عارفا

بأمور دينه ودنياه والإسلام يحث على العلم حتى كاد أن يوجبه، بل أوجبه كواجب كفائي حسب بعض الفقهاء ويصبح عينيا في حالة حاجة المجتمع لعلماء في اختصاص من الاختصاصات.

ومما يفرض على الحاكم رعايته لأمور الناس والعدالة بينهم، قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «على الوالي أن يَتعَهَّدَ أُمورَه وَيَتفَقَّدَ أعوانَهُ حَتّى لا يخفَى عَلَيهِ إحسانُ المُحسِنِ ولا إساءةُ المُسيء ثُمّ لا يَترُكُ أحدَهُما بِغَير جَزاءٍ فَإنّه إذا ترك ذلكَ تهاوَنَ المُحسِنُ واجترأ المُسيءُ وضاعَ العَمَلُ»[٨].

٣. تعزيز الحرية والحقوق الأساسية: يجب أن يكون الإنسان حرا في تصرفاته، فهذا من حقوقه الإنسانية، ولكن الإسلام يضع الحرية في نطاق قوانين وأحكام ليضمن تنفيذ الأحكام الشرعية وفي الوقت نفسه يحقق حرية الإنسان.

كما أن الإسلام يريد الموازنة بين المجتمع فلا بد من تحقيق متطلبات الخاصة والعامة، قال الإمام علي (عليه السلام): «فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ» وقال: «وَإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعَامَّةِ»[٩].

ويقول الإمام علي: «..وَلَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ الله حُرّاً...»[١٠] مما يعني أن الحرية في الفكر السياسي الإسلامي أساسية مرتبطة بكرامة الإنسان.

وإذ يوجب الإسلام تنظيم أمور الأمة فإنه يفتح مجالا واسعا أمام تفصيل الأمور ووضع كل شيء في نصابه فالفكر الإنساني المرتبط بإدارة الدولة ينظم العلاقات بشكل متكامل ومنها شبكة علاقات الحقوق والحريات المنبثقة من الآية القرآنية الكريمة ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ

﴿وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[١١].

٤. **ترسيخ السلام الداخلي والخارجي**: من ضروريات الحكم الإسلامي توفير السلم الأهلي أو المحلي وكذلك السلام الخارجي ورفع الضغوطات الناتجة عن التحديات والتهديدات على المجتمع والدولة، ورغم أن الفكر السياسي الإسلامي المبني على قاعدة ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ...﴾[١٢] يركز على فن التجمع إلا أنه يوجب إعداد العدة والعدد لمواجهة العدو، ولكن تبقى القاعدة الأساسية في الفكر الإسلامي هي تحقيق الصلح والأمن مع الآخر، يقول الإمام علي (عليه السلام): «وَلَا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ، ولله فِيهِ رِضًا، فَإِنَّ الصُّلْحِ دَعَةً لِجُنُودِكَ، وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ، وَأَمْناً لِبِلَادِكَ...»[١٣].

ومن هذه المنطلقات سنبحث في ممارسة أمير المؤمنين (عليه السلام) للسلطة لنرى مدى تطابق هذه الممارسات مع الأهداف الإنسانية التي اكتنزت بها النصوص الأصلية في الرسالة المحمدية.

المبحث الأول: بناء معادلة السلطة بين حاجات الأمة وتطبيق الشريعة

قال تعالى: ﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾[١٤].

انفرد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بممارسات نادرة في مجالات ابداعية مختلفة ورسخ ممارسات أخرى تطبيقية قلَّ أنْ سبقه أحد إليها، ولكن العدل كان أبرز ما انفرد به عمن سبقه، ومن هذه المزية الاستثنائية انطلق (عليه السلام) ليؤسس نظاما اجتماعيا متوازنا يضمن تطبيق الشريعة السمحاء من جهة ويلبي الحاجات الإنسانية الواقعية من جهة

أخرى، لذلك كانت السلطة في وعي الإمام عبارة عن عملية استقطاب بدوافع إنسانية باتجاه الشريعة الأكمل وفقا لآلية عدالة الوسائل ونظافتها وأحقية الغايات وسلامتها، بمعنى آخر أقرب إلى الفهم المتعدد والإدراك المتغير (وسائل نظيفة شفافة يفهما جميع الناس، تؤدي إلى تحقيق غايات سليمة تستفيد منها كافة شرائح المجتمع، وفقا لآليات شرعية وإنسانية بسيطة لا يكتنفها التعقيد ولا تشوبها المراوغة ولا تعتورها الازدواجية) وهذه هي نظرية بناء السلطة التي نعتقد أن الإمام علي (عليه السلام) سعى لها لتكون قاعدة ثابتة لنظام الحكم السياسي الإسلامي، نظرية طبق منها الإمام (عليه السلام) ما استطاع إليه سبيلا، وما اتسع له الوقت قبل استشهاده وارتحاله إلى الرفيق الأعلى جل وعلا.

وكانت تطبيقات معادلة السلطة ذات أبعاد شاملة فهي مستوعبة لكل الاختلافات الاجتماعية ومتعالية عن كل التفضيلات الشخصية ومتوجهة نحو كافة أفراد المجتمع مهما اختلفت آرائهم وميولهم وثقافاتهم وقدرتهم على الاستيعاب العقلي.

المطلب الأول: الحاكمية في فكر الإمام علي (عليه السلام)

تجربته (عليه السلام) مع الخوارج

قال الإمام علي (عليه السلام): «كَانَ رَسُولُ اَللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) عَهِدَ إِلَيَّ عَهْداً فَقَالَ: يَا اِبْنَ أَبِي طَالِبٍ لَكَ وِلاَءُ أُمَّتِي، فَإِنْ وَلَّوْكَ فِي عَافِيَةٍ وَأَجْمَعُوا عَلَيْكَ بِالرِّضَا فَقُمْ بِأَمْرِهِمْ، وَإِنِ اِخْتَلَفُوا عَلَيْكَ فَدَعْهُمْ وَمَا هُمْ فِيهِ فَإِنَّ اَللهَ سَيَجْعَلُ لَكَ مَخْرَجاً»[١٥].

هذا النص النبوي تعبير مباشر عن الحالة التي عاشها الإمام علي (عليه السلام)، فقد تحقق ما قاله الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) بالكامل، وفي مقابل ذلك جنح الإمام علي (عليه السلام) ليطبق

حرفيا ما قاله له الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبتحليل علمي لهذا النص نرى فصلا واضحا بين مفهوم (الامرة- السلطة) ومقام (الإمامة الشرعية) فمفهوم السلطة لا يساوي مفهوم الحاكمية الوارد في التنزيل الحكيم والذي حاول الخوارج استعماله لتخطئة الإمام علي (عليه السلام) والحكم عليه بالخروج عن الحاكمية الإلهية حسب شعارهم الشهير (لا حكم إلا لله)[16]، كما أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يرد على الخوارج من موقعه الشرعي كإمام مفترض الطاعة بل رد عليهم بأسلوب علمي مبتكر نسميه في الدراسات المعاصرة (علم المفاهيم) الذي يحدد وظيفة كل مفهوم واستعمالاته (concept)[17]، إدراك جديد أو فهم آخر يعيد وضع الأمور في نصابها ويصحح استعمالاتها، لم يقل الإمام (عليه السلام) للخوارج عندما قالوا (لا حكم إلا لله) انتم مخطئون، قال لهم نعم صحيح (لاحكم إلا لله) ولكن أنتم لا تطلبون حكم الله بل تطلبون الامرة أي السلطة وهناك فرق بين الحاكمية التي مازلنا ملتزمين بها وبين الامرة التي هي السلطة أو الحكم السياسي أو إدارة المجتمع أو قيادة الحرب وهذا ما بايعتم على السمع والطاعة عليه، كأنه يقول لهم (عليكم أن تفصلوا عمليا بين السلطة والحاكمية، فالسلطة للبر والفاجر لأنها تمشية أمور المجتمع، أما الحاكمية فهي لله حيث فرضها على عباده بما ينسجم مع فطرتهم ونحن لم نخرج عنها، فلم نحرم حلالا ولم نحل حراما).

روي عن أبي إسحاق، قال: لما حكمت الحرورية قال علي (عليه السلام): ما يقولون؟.

قيل: لا حكم إلا لله.

قال: الحكم لله، وفي الأرض حكام،

ولكنهم يقولون: لا إمارة، ولابد للناس من إمارة يعمل فيها المؤمن، ويستمتع فيها الفاجر والكافر، ويبلغ الله فيها الأجل[١٨].

التحليل العلمي لهذا النص تؤكد قيام الإمام علي (عليه السلام) بعمليتين علميتين عقليتين شرعيتين مستندتين إلى الكتاب والسنة، فالحاكمية في آيات سورة المائدة ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[١٩] -....**الظالمون** .....**الفاسقون**- ليس محلا للتطبيق في الحادثة التي وقعت بين الإمام (عليه السلام) ومعاوية، وبين الإمام (عليه السلام) والخوارج، فلو سلم معاوية للإمام (عليه السلام) أمور الشام لما حاسبه على انحرافاته الشخصية بل يحاسبه على بيت مال المسلمين وقضايا تخص العدالة الاجتماعية، بمعنى آخر لا علاقة لأمير المؤمنين (عليه السلام) بصلاة معاوية وصيامه من الناحية الشخصية بل له علاقة بتنظيم شؤون المجتمع الإسلامي التي كان معاوية يشكل خطرا عليها وفقا لرؤية الإمام علي (عليه السلام).

وإن آيات الحاكمية في سورة المائدة جاءت على شكل عملية مقارنة بين الشريعة الموسوية والشريعة المحمدية وركزت على المحرمات التي أصبحت واضحة في شريعة خاتم النبيين، وهنا يصبح مفهوم الحاكمية مفهومًا شرعيًا إنسانيًا لا علاقة له بالأبعاد السياسية التي نبه عليها الإمام (عليه السلام) بقوله «**وَلكِنَّهُمْ يَقُولُونَ لاَ إِمَارَةَ**».

أما العمليتين العلميتين اللتين قام بهما أمير المؤمنين (عليه السلام) ردا على سوء سلوك الخوارج وخروجهم عن جادة الصواب فهي:

الأولى: تصحيح المفاهيم، وتحديدا لأصحابه ليقوموا بعملية إعلامية توضيحية لعامة الخوارج وقد نجح ابن عباس في هذه المهمة نجاحا

باهرا وحقق نصرا إنسانيا لدولة الإمام (عليه السلام).

الثانية: التأكيد على توسيع رعاية الدولة الإسلامية لتشمل غير المؤمنين والحفاظ على أنفسهم وممتلكاتهم وتفضيلاتهم الشخصية حد الاستمتاع بها وليس فقط احترامها وحمايتها، طبعا بالتأكيد مع حماية الثوابت الإسلامية وعدم شيوع ما يخالفها.

وهذا البيان يعد ردا على جميع التخرصات الخوارجية بل حتى على أتباع النزعات المتشددة والإرهابية أو المؤسسة للجماعات المتطرفة أو المستفيدة منها الأحزاب السياسية المستقطبة باسم الدين كأفكار أبي الأعلى المودودي وسيد قطب حول الحاكمية حيث ساوى هؤلاء بين الحاكمية الإلهية المباشرة التي جاءت مع النبي موسى (عليه السلام)، وحاكمية الخلافة التي كانت مع داود وسليمان (عليهما السلام)، والحاكمية الإنسانية التي أعطيت للرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتفسيرات واستنباطات هذه المستويات من الحاكمية تزخر بها الآيات القرآنية وهي تتطابق مع منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) في تعاملاته العامة في دولته وبالتحديد في تجربته مع الخوارج.

تسبب الخوارج بمشكلة كبيرة للدولة الإسلامية ولأمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) فقد سلبوا الإمام (عليه السلام) نصره الوشيك على معسكر معاوية[٢٠]، وهذا أنتج أزمات استراتيجية في جسم الدولة والسلطة ظلت مستمرة حتى اليوم، ورغم أن الإمام (عليه السلام) كان يعرفهم حق المعرفة ويعرف أفكارهم كما قال له الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) عنهم، بأنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية[٢١]، إلا أنه كان عادلا معهم وأعطاهم ما يعتقد بأنه حقهم.

بعد أن رفعوا شعارهم «لا حكم إلا لله» قال علي (عليه السلام): «**الله أَكْبَرُ، كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، أَمَا إِنَّ لَكُمْ عِنْدَنَا ثَلَاثًا مَا صَحِبْتُمُونَا: لَا نَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ الله أَنْ تَذْكُرُوا فِيهَا اسْمَهُ، وَلَا نَمْنَعُكُمُ الْفَيْءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ فِي أَيْدِينَا، وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تَبْدَأُونَا**»[٢٢].

هل هناك عدل في حرب لقوم نزعوا نصرا وشيكا من قائد كان بأمس الحاجة لهذا النصر للقضاء على الفتن وإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس صحيحة بعد أن طال الخراب السياسي البنى التحتية للدولة الإسلامية؟.

بمثل هذا الفقه تعامل علي (عليه السلام) مع مخالفيه، فقه لم نبصره منذ غاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى قام علي (عليه السلام)، هكذا نكص قوم عن بيعته فتركهم وشأنهم ولم يمنعهم عطاءهم[٢٣].

قال الإمام علي (عليه السلام): «**إن خالفوا إمامًا عادلاً فقاتلوهم وإن خالفوا إمامًا جائرًا فلا تقاتلوهم فإن لهم مقالاً**»[٢٤].

بعد أن انتهى من حرب النهروان فإنه (عليه السلام) لم يغير سياسته هذه معهم، فقد روي عن أبي خليفة الطائي، قال: «لما رجعنا من النهروان لقينا- قبل أن ننتهي إلى المدائن- أبا العيزار، فقال لعدي: يا أبا طريف، أغانم سالم؟ أم ظالم آثم؟

قال: بل غانم سالم.

قال: الحكم إذن إليك!.

فقال الأسود بن يزيد، والأسود بن قيس المراديان- وكانا مع عدي-: ما أخرج هذا الكلام منك إلا شر، وإنا لنعرفك برأي القوم.

فأخذاه، فأتيا به علياً، فقالا: إن هذا يرى رأي «الخوارج»، وقد قال كذا وكذا لعدي.

قال: فما أصنع به؟! قالا: تقتله.

قال: أقتل من لا يخرج علي؟! قالا: فتحبسه.

قال: وليست له جناية أحبسه عليها؟! خليا سبيل الرجل»[٢٥].

تجربة الإمام مع الخوارج كشفت عن عمق تفكير الإمام (عليه السلام) ومدى معرفته بتقنيات التعاطي العقلي مع حاجات المجتمع وفي الوقت نفسه الحفاظ على ثوابت الشريعة وعدم السماح باختراقها من قبل المتشددين وغير الواعين لطبيعة تنظيم شؤون المجتمع.

المطلب الثاني: حدود التعددية والحرية في مقابل الإكراه المرفوض قرآنيا

هنا لنا وقفة مع ثلاث صور في مجال التعددية والحرية في المجتمع الإسلامي في أثناء حكومة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ففي مجال التعددية سنعطي صورة عن الوجود الديني المتعدد، وعن الحرية السياسية سنوضح موقف الإمام علي (عليه السلام) ممن لم يعطوا بيعتهم له، والصورة الثالثة سنبين موقف الإمام (عليه السلام) من التلاعب بالألفاظ وسوء استعمال المصطلحات التي تؤدي إلى خطوات عملية سيئة في المجتمع وهذه الحالة تحديدا هي ما نعاني منه الآن في واقعنا المعاصر.

الصورة الأولى: كان الإمام (عليه السلام) إذا أقيمت دعوى على أحد من النصارى واليهود لا يحلّفهم في الأماكن المقدّسة في الإسلام كالجوامع، وإنّما كان يأمر باستحلافهم في بيعهم وكنائسهم، وأمّا المجوس فكان يحلّفهم في بيوت النار[٢٦].

يستعمل كثير من الباحثين هذا النص للاستدلال على عدم ثقة المسلمين بإيمان أصحاب الشرائع الأخرى عند طلب اليمين منهم في داخل المساجد، ولكننا هنا نستخدم هذا النص للاستدلال من وجه آخر، فنقول اذن المجتمع الإسلامي

كان مجتمعا تعدديا والدولة الإسلامية كانت تسمح بالاختلاف في العبادات داخل دور عبادة مجازة رسميا، وتجيز التعاملات التجارية مع غير المسلمين داخل وخارج المجتمع الإسلامي.

الصورة الثانية: قال ابن عبد البر: (بويع لعليٍّ [عليه السلام] بالخلافة يوم قُتل عُثمان، فاجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار، وتخلَّف عن بيعته نفرٌ منهم، فلم يهجهم ولم يُكرههم..)[٢٧].

وهذا النص يؤكد بما لا يقبل الشك بأن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان ينظر إلى الإمارة على أنها حالة سياسية تستند إلى قبول الأغلبية بالحاكم الذي ينظم أمور المجتمع بشرط أن لا يتعدى على الثوابت الشرعية، وهنا نرى الإمام (عليه السلام) مكتفيا ببيعة المهاجرين والأنصار تاركا للعازف والرافض حرية العزوف والرفض بشرط عدم الإخلال بالنظام العام، وهذا إن دل فيدل على مساحة من الحرية في الحياة السياسية، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «**ولا أراني يَسَعُنِي الوُثوبُ عَلَى النّاسِ وَالحَبسُ لَهُم وعُقوبَتُهُم حَتّى يُظهِروا لَنَا الخِلافَ**»[٢٨].

وقال لمن سبه بل لمن اتهمه بالكفر واراد اصحابه معاقبته «**رُوَيْداً، إِنَّمَا هُوَ سَبٌّ بِسَبٍّ أَوْ عَفْوٌ عَنْ ذَنْبٍ**»[٢٩].

الصورة الثالثة: عندما عاد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) من حرب الجمل قال له عبد الله بن وهب الراسبي إنهم الباغون الظالمون الكافرون المشركون.

فقال له أير المؤمنين (عليه السلام): «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ مَا أَقْوَاكَ بِالْبَاطِلِ وَأَجْرَأَكَ عَلَى أَنْ تَقُولَ مَا لَمْ تَعْلَمْ! أَبْطَلْتَ يَا اِبْنَ اَلسَّوْدَاءِ لَيْسَ اَلْقَوْمُ كَمَا تَقُولُ لَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ سَبَيْنَا وَغَنِمْنَا أَمْوَالَهُمْ وَمَا نَاكَحْنَاهُمْ وَلاَ**

أَوَرَثْنَاهُمْ»[٣٠].

فقد نفى الإمام (عليه السلام) عن أصحاب الجمل تهمة المشركين تصحيحا للمفاهيم وردا على من يريد استعمالها للتضليل وتبشيع وجوه المسلمين وتشويه سمعتهم ومن ثم اغتيالهم معنويا وصولا إلى تصفيتهم جسديا، مع إمكانية استقامتهم من جديد وعودتهم إلى جادة الصواب واندماجهم بالمجتمع مرة أخرى.

مع العلم أن الذي قال هذا الكلام لأمير المؤمنين (عليه السلام) وهو عبد الله بن وهب الراسبي هو نفسه كفر الإمام (عليه السلام) فيما بعد وأصبح خليفة للخوارج، وهذا يفسر رد الإمام (عليه السلام) عليه بهذه الحدة وكأنه قرأ مستقبله السياسي والعقائدي واستشرف أعماله وتنبئ بأفعاله.

هذه الصور الثلاثة تدل على اتساع مساحة التعديدية والحرية في الحكومة العلوية انسجاما مع المطلب القرآني ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي والتفاعل السلمي المفضي إلى قبول الشريعة لسماحتها ومرونتها وحمايتها للنوع الإنساني، فعملية تأمين التفاعل السلمي والتعاون الإيجابي ليست بالعملية السهلة اطلاقا، فهي عملية تحتاج إلى كثير من الجهد النوعي، وهذا الجهد النوعي لابد أن يمر بمراحل عدة، ولكن المرحلة الأولى هي المرحلة الأهم حيث بناء الأفكار الصالحة للانتشار، فمشاكلنا أساسا عبارة عن أفكار متراكمة، أفكار متضاربة، افكار متناقضة، أفكار يدوس بعضها على بعض من أجل فرض فكرة محددة أو العمل على سيادتها بأي شكل من الأشكال، ونحن هنا لا نريد أن نوحد الأفكار ولا ندخل الناس كلهم في مرحلة واحدة من دون رغبتهم بذلك ولكن

نقول لهم إذا اختلفتم فاتركوا مساحة للخصوصية فإن أي إجراء غير هذا سيكون المصير سيئا لأن حرب الأفكار هي الأخطر على الاطلاق في عالم تنتقل فيه الفكرة بسهولة بعد تمكن الميديا من أخذ مكان مركزي في العصر الالكتروني.

لذلك هي دعوة نطلقها لتهذيب الأفكار ومنها الفكر السياسي الذي به يقود القائمين على إدارة المجتمعات مجتمعاتهم ومنه تتفرع كل أنواع التأثيرات في حياة الناس، وهذا التهذيب الذي نطالب به يرتكز على ركيزتين محترمتين عند كل الناس على اختلاف توجهاتهم وألسنتهم، الركيزة الأولى هي قدسية النفس الإنسانية، والخطيئة الكبرى التي يرتكبها بنو البشر هي محو نفس من الوجود بسهولة وبسبب اختلاف فكري أو تناقض مصلحي، فلا مجال لإعادة التفكير مرتين بأن هذا المعنى محترم عند جميع الناس ولكن المشكلة في استيعابه والعمل به، أما الركيزة الثانية فهي ما اتفق عليه جميع البشر أيضا من أن الذي يحكم سلوكيات الإنسان ويفرض العدل بينه وبين غيره هو القوانين التي ثبت بالدليل في أنها طريق لإقامة العدل ولابد أن نشيع العمل بالقوانين لضمان أخذ كل ذي حق حقه بدون العنف والإرهاب والضغط والفرض.

المبحث الثاني:

النزاهة أساس الحكم

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «فَأَمّا هذَا الفَيءُ فَلَيسَ لِأَحَدٍ عَلى أَحَدٍ فيهِ أَثَرَةٌ، وقَد فَرَغَ الله مِن قَسمَتِهِ، فَهُوَ مالُ الله، وأنتُم عِبادُ الله المُسلِمونَ.. وهذا كِتابُ الله بِهِ أقرَرنا ولَهُ أسلَمنا، وعَهدُ نَبِيِّنا بَينَ أظهُرِنا، فَمَن لَم يَرضَ بِهِ فَليَتَوَلَّ كَيفَ يَشاءَ! فَإِنَّ العامِلَ بِطاعَةِ الله وَالحاكِمَ بِحُكمِ

الله لا وَحشَةَ عَلَيهِ»[٣١].

هذا النص ونصوص أخرى كثيرة تثبت متوالية منطقية في سلوكيات الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وتصرفاته، فهو يبدأ من قاعدة عامة ذات تأثير نفسي محكم وذات مدلول اجتماعي مقبول لذوي النفوس النظيفة، ثم يستدل على هذه القاعدة بكتاب الله كمصدر أول للتشريع والمعرفة، ثم يستشهد بالسنة النبوية أو يستحضرها كتطبيق على القاعدة التي أسسها، ليضع المجتمع أمام حكم شرعي منطقي قبوله مرهون بطاعتهم لولاتهم الذين بعد تحكيمهم الكتاب والسنة سيكون لا مناص من مشايعتهم.

وأكثر هذه الأنواع من المتواليات المنطقية التي عمل بها الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) كانت في مجال النزاهة الشخصية للحاكم، يقول الإمام علي (عليه السلام): «يَا أَهْلَ اَلْكُوفَةِ إِذَا أَنَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكُمْ بِغَيْرِ رَاحِلَتِي وَرَحْلِي وَغُلاَمِي فُلاَنٍ فَأَنَا خَائِنٌ..»[٣٢]. وفي هذا القول تطبيق عملي لزهد الحاكم ومساواة نفسه بالآخرين من عامة الناس.

وفي رسالته لعامله على اذربيجان يقول الإمام علي (عليه السلام): «وإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ، ولَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ، وأَنْتَ مُسْتَرْعىً لِمَنْ فَوْقَكَ، لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَاتَ فِي رَعِيَّةٍ...»[٣٣]. وليس غريبا أن يوصي الإمام علي (عليه السلام) ولاته وعماله في الأقاليم البعيدة بما يقوم به هو بنفسه حفاظا على حقوق الناس.

لقد أبرزت ممارسات قام بها أمير المؤمنين (عليه السلام) حرصه على النزاهة كأساس للحكم منها تتفرع المزايا الأخرى وهي- أي النزاهة- التي تصنع المميزات الأخرى للحاكم، وبدونها حتى لو كان شجاعا أو داهية سيثلم حكمه وتزول سلطته.

فأقواله (عليه السلام) توضيحا لتطبيقاته في مجال النزاهة هي مما تعد مداميك لنظرية النزاهة أساس الحكم، فتصريحاته في هذه المناسبات: «بَيْتِ اَلْمَالِ لِلْمُسْلِمِينَ وَ أَنَا خَازِنُهُمْ وَ أَمِينٌ لَهُمْ- لأسوين بين الأسود والأحمر- لَمْ أَجِدْ لِوُلْدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَى وُلْدِ إِسْحَاقَ فَضْلاً- لا ينبغي أن نصحبكم في ضوئه- أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ- والله لو كانت أموالهم مالي لسويت بينهم- أليس رسول الله كان يقسم بالسوية- لا يَسَعُنا أن نُؤتِيَ أمرَأً مِنَ الفَيءِ أكثَرَ مِن حَقِّهِ» تمثل أعمدة النظام الاقتصادي العادل، والصياغات الملزمة المستندة إلى الكتاب والسنة المضمنة في هذه التصريحات تعد قوانين ضامنة لتحقيق المساواة التي تلازم اعتزاز الإنسان بحكومته ومجتمعه الذي يعيش فيه.

المطلب الأول:

ابداعات تعزيز الثقة بالنفس والمجتمع

لا إشكال في عدل علي (عليه السلام) بل الإشكال في أنه عادل حازم في عدله ألى أبعد الحدود، أو كما يسميه بعضهم جهلا بشخصه «مفرط في عدله، غير مجامل في حكمه» أو بالمعنى السياسي الحديث «ليس براغماتيا» ولربما يقصدون أنه ليس «ذرائعيا أو نفعيا» لأنهم بالتأكيد لا يقصدون أنه غير مرن في تعامله مع الآخر المختلف فكريا وسياسيا، وإلا فإنهم سيقعون بخطأ تاريخي لا يغتفر بلحاظ أحداث «فتنة الخوارج» و«لعبة التحكيم» فمواقفه في هاتين الواقعتين تنمان عن عدالة مثالية وواقعية وموضوعية لا تجارى.

فكيف بالقائد الذي ينصف «نملة» لا يفكر في سلبها جلب شعيرة، أن يظلم إنسانا بعث الرسل من أجل تربيته وهدايته.

وهو القائل: «.. والله لئن أبيت

على حسك السعدان مسهدا وأجر في الأغلال مصفدا أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد وغاصبا لشيء من الحطام.. والله لَو أُعطِيتُ الأَقَالِيمَ السَّبعةَ بِما تَحتَ أَفلاكِها على أنْ أَعصِي الله في نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جِلْبَ شَعِيرةٍ ما فَعَلْتُ، وَإِنَّ دُنْياكُمْ عِنْدي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ في فَمِ جَرادَةٍ تَقْضَمُها، ما لعلي، ونعيم يفنى ولذة لا تبقى نعوذ بالله من سبات العقل وقبح الزلل وبه نستعين»[٣٤].

في هذا النص تجتمع ثلاثية (العدل والزهد والعلم) ولا يمكن لرجل هذا حاله إلا أن يكون عادلا يعلم تمام العلم بأن الحكم بلا عدل ليس حكما على الطريقة المثلى التي شرعها الله في دينه الحنيف.

إن الحكم الإسلامي بهذا الشكل يعطي للإسلام وجوده الحقيقي وغايته الكبرى، وما جاء الإسلام إلا ليعلم الناس أن الرب الكريم لم يرسل عليهم حكاما متجبرين كما في الايديولوجيات القديمة والحديثة، وإنما أرسل لهم أنبياء وأئمة وأولياء يقسطون بين الناس ولو على أنفسهم والأقربين، وهذه هي سياسة علي (عليه السلام).

ويبدو العدل ومضامينه الواقعية والإنصاف ومصاديقه الموضوعية مبدأ في الفكر السياسي للإمام علي (عليه السلام) وليس وسيلة لاستقطاب الأتباع، فما انفك (عليه السلام) يقرن القول بالعمل في طريقة بنائه للدولة، ومن أشد الأفكار إعجابا في سيرته السياسية عند قيادته للأمة الإسلامية تحريضه الناس على المطالبة بحقوقهم، فأي حاكم يفعل ما يفعله الإمام علي (عليه السلام) حينما يقول: «فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةُ، وَلَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ وَلَا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ

وَلَا تَظُنُّوا بِيَ اسْتِثْقَالًا فِي حَقٍّ قِيلَ لِي فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوْ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ! فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ»(٣٥).

فأي علاقة تلك التي يرسيها حاكم إسلامي منصف عادل مع شعبه عبر آليات التواصل المفتوحة حسب التعبيرات السياسية الديمقراطية المعاصرة. ولو أمعنا النظر بجزء من هذا النص وهو قوله: «**فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوْ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ**» لوجدنا خارطة طريق لتلافي «عملقة الحواشي» ونمو دورهم الطفيلي على جوانب سدة الحكم.

وفي هذا النص يسعى أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى تعزيز ثقة الناس ببعضهم ليكونوا حالة ضاغطة على الحاكم ولا يتركوا السلطة تتلاعب بهم وتشتت جهودهم فيفقدوا ثقتهم ببعضهم بعضا، ولا يتحقق هذا المطلب إلا بوجود أمير عادل يربيهم على ثقافة طلب حقوقهم ويدربهم على معادلة ثقة شاملة.

لهذا يبدو أن الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) ركز على العدل في شخصية الإمام علي (عليه السلام) كبعد حيوي لدوره القيادي في المجتمع الإسلامي وخصوصا حينما قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «**علي كفه وكفي في العدل سواء**»(٣٦).

وينتقل الإمام (عليه السلام) ليعرف الناس بحقهم عليه فيقول: «**إِنَّ حَقَّكُم عَلَيَّ النَّصيحَةُ لَكُم ما صَحِبتُكُم، وَالتَّوفيرُ عَلَيكُم، وَتَعليمُكُم كَي لا تَجهَلوا، وتَأديبُكُم كَي تَعلَموا، فَإِن يُرِدِ اللهُ بِكُم خَيرا تَنزِعوا عَمّا أكرَهُ وتَرجِعوا إلى ما اُحِبُّ، تَنالوا ما تُحِبّونَ وتُدرِكوا ما تَأمَلونَ**»(٣٧).

ثم ينتقل (عليه السلام) إلى نوع آخر من تعزيز الثقة يتمثل في وضع ثقته

الكاملة في أشخاص معينين ليكونوا نموذجا يقتدى به، فحينما نمى الله سمعه انتقاد بعض أصحابه لمالك الأشتر (رحمه الله) قال: «بَلَى اَلْأَشْتَرَ يَرْضَى إِذَا رَضِيتُ..... وَلَيْتَ فِيكُمْ مِثْلَهُ اِثْنَانِ بَلْ لَيْتَ فِيكُمْ مِثْلَهُ وَاحِدٌ يَرَى فِي عَدُوِّي مِثْلَ رَأْيِهِ إِذاً لَخَفَّتْ مَئُونَتُكُمْ عَلَيَّ وَرَجَوْتُ أَنْ يَسْتَقِيمَ لِي بَعْضُ أَوَدِكُمْ»[٣٨].

إذن تعزيز الثقة بالنفس وتقوية أواصر المجتمع ورد الشائعات عن المخلصين كانت ابداعات علوية يستهدف عبرها تقوية الجماعة الصالحة لضمان حكم عادل يخدم المصالح العليا للمجتمع.

المطلب الثاني:

تعرية الفساد للحفاظ على مقدرات الأُمة

سنذكر ها هنا موقفين للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمعرفة مواقفه الصريحة من الفساد الذي اجتاح السلطة السياسية الإسلامية في عهد الخلفاء وتحديدا في عهد عثمان بن عفان حيث المحسوبية كانت السمة البارزة لتعاملاته وحواشيه، وبعض الإجراءات التي قام بها الإمام (عليه السلام) كانت عبارة عن احتجاج على الفساد المستشري والمحسوبية الفاضحة.

الموقف الأول: لما دخل الإمام علي (عليه السلام) الكوفة، قيل: أي القصرين ننزلك؟ قال: «قَصرُ الخَبالِ لا تُنزِلونيهِ»[٣٩]. فنزل على جعدة بن هبيرة المخزومي.

والخبال كما في الفائق للزمخشري والنّهاية لابن الأثير ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة (خبل)، الخبل: الفساد، و حراقة صديد أهل النّار. والمراد هنا منزل أهل الجَور والفساد.

وهذا تعبير شديد اللهجة من أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث

اعترض على النزول في هذا القصر المليء بالمخالفات الشرعية والموبوء بالإشكالات الاجتماعية والأخلاقية، وقد كانت كلمته هذه ووصفه لقصر الإمارة بقصر الخبال تعرية للفساد وكشفا للفاسدين وفي الوقت نفسه تأسيسا لمنهج جديد في تعامل السلطة مع الناس وخصوصا حقوقهم المالية والمعاشية التي هدرت على يد من تصدوا لإدارة شؤون الأمة.

الموقف الثاني: قال ابن عباس: إن عليا خطب في اليوم الثاني من بيعته في المدينة فقال: «**أَلاَ وَإِنَّ كُلَّ قَطِيعَةٍ أَقْطَعَهَا عُثْمَانُ، و كل مَالٍ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِ الله، فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته وقد تزوج به النساء، وفرق في البلدان، لرددته إلى حاله، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عنه الحق فالجور عليه أضيق**»[٤٠].

كان قد عرض على أمير المؤمنين (عليه السلام) خلافة المسلمين بعد مقتل عمر بن الخطاب، ولكن الشرط الذي وضع على تسلمه للأمر وقيامه بإدارة شؤون الأمة كان ثقيلا على نفسه الأبية وهو السير بطريقة الشيخين والحكم بما حكما، وهذا يعني وضع القيود في يديه مما يؤدي إلى تعويق جهوده الإصلاحية، وبمعنى آخر سيكون حاكما بصلاحيات محدودة لا يحق له الاعتراض على ممارسات غير صحيحة لأنه قبل بشرط الهيأة التي رشحته للخلافة، وهذا مما لا يرضاه الإمام علي (عليه السلام) لنفسه، وعلى عكس ذلك جرت الأمور فأصبح الإمام (عليه السلام) بعد مقتل عثمان هو من يشترط الشروط من أجل أن يتولى إمرة المؤمنين وقيادة المسلمين وإدارة المجتمع، وأول شروطه بعد توضيحه لمعالم مشروعه في الحكم كان قبولهم بمنهجه وعدم اعتراضهم

على إجراءاته، وعلى هذا الأساس تمت مبايعته، لأنه عازم على إرجاع الحقوق إلى أهلها وتحجيم نشاط المنتفعين كما في النص السابق الذي يوضح بأن أمير المؤمنين (عليه السلام) قام بمراجعة حسابية لممارسات عثمان بن عفان وحاشيته.

وهذين الموقفين يبرزان بما لا يقبل الشك حرص الإمام علي (عليه السلام) على مقدرات الأمة ولو شاء لأبقى امتيازات حاشية عثمان ليقربهم ويكسب نفوذهم ليقوي سلطته ولكنه لم يفعل ذلك، وحتى من عينهم كولاة ورعاة للمصالح كان يحاسبهم أشد حساب حتى لا يهدروا أموال المسلمين.

المبحث الثالث:

صناعة القوى الفاعلة

قال تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[41].

بالإضافة إلى نشر الدين وإحقاق الحق والعدل بين الناس كانت هناك مسؤولية كبرى ملقاة على عاتق أمير المؤمنين (عليه السلام) وهي وظيفة خاصة اختص بها استكمالا للمشروع الإلهي بعد الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله) وهي عملية تأويل التنزيل.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) «إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن» فقال أبو بكر: أنا هو؟ وقال عمر: أنا هو؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا، لكنَّه عليٌّ»[42].

وفي نص آخر نقله الإمام علي (عليه السلام) بنفسه، قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأصحابه «إِنَّ فِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِ اَلْقُرْآنِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ

وَأَشَارَ إِلَيَّ»[٤٣].

وهذا يدل على أن لعلي (عليه السلام) صلاحيات حصرية ضمن خطوات ترسيخ الشريعة السمحاء وتمتين أسسها وتثبيت ركائزها وتقوية مداميكها وتعزيز البعد المعنوي والنفسي للمؤمنين بها واستقطاب الخارجين عنها، وهذه الصلاحيات الحصرية لا ينبغي لغيره الاختصاص بها لأنه الاقدر على تطبيقها، وأهم هذه الصلاحيات المخصوصة هي عملية التأويل لآيات القرآن الكريم التي تنطوي على عملية علمية بحثية عميقة تكشف عن حقائق غائبة، وعندما يمارس رأس السلطة في النظام الإسلامي هذه العملية بالتأكيد سيكون جاذبا للطاقات ومفعلا للقابليات، وهذا بالضبط ما يسمى في الدراسات المعاصرة بنظرية (المغناطيس) أي أن يكون الشخص جاذبا للقوى لتتحلق حوله ولا تنفك عنه ويكون هو قطبها والمؤثر فيها، وهذا الدور لأمير المؤمنين يتحقق عبرعملية التأويل.

والتأويل كما نفهمه من آيات التنزيل الحكيم هو تحويل أو تحول النبأ إلى خبر، والخبر هو الحقيقة التي لا تتناقض مع الواقع ولا يختلف عليها طرفان.

وهذا التعريف الذي التزمنا به لتوضيح وظيفة التأويل يحتاج إلى أن يكون الموؤِّل على درجة عالية من العلم وعلى استعداد تام للعمل من أجل تحويل الأنباء إلى اخبار ومن ثم اكتشاف الخبايا المودعة في الكون والطبيعة.

ولتوضيح عملية التأويل حسب التعريف أعلاه سنعطي مثالا من القرآن الكريم وتحديدا من قصة يوسف النبي (عليه السلام)، فرؤيا يوسف في المنام كانت نبأ لم يتحقق بعد عندما قال لأبيه يعقوب (عليه السلام) ﴿إِذْ قَالَ

﴿يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٤٤] ولكن بعد ثلاثين عاما تقريبا قال تعالى ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾[٤٥] وهذا يعني كما يوضح القرآن الكريم بأن منام يوسف (عليه السلام) وهو نبأ تحول إلى خبر يعرفه جميع الناس وهو حق، وهذا الحق جاء بعد عملية علمية وهي التفكر في قوانين الكون والطبيعة، وقابلية على العمل حيث قام النبي يوسف (عليه السلام) بكل ما يستطيع للوصول إلى المنصب والمقام الرفيع الذي عن طريقه جذب أهله ليأتوا إليه من الشام إلى مصر.

وهذا المعنى للتأويل هو الذي كان يمارسه أمير المؤمنين (عليه السلام) بإظهار الحقائق أمام أصحابه وأتباعه وعموم الناس ليجذبهم الى إلشريعة السمحاء.

المطلب الأول:

معرفة الحاكم بالجغرافيا التي يحكمها

أراد الإمام علي (عليه السلام) أن يوصل أصحابه وأتباعه إلى أعلى مستوى من العلم لتحقيق الهدف المنشود الذي تتطلبه المرحلة التي عاشها والتي تستدعي الإفصاح عن علوم معينة وتطبيقات خاصة، بما ينسجم مع المستوى الفكري والمعرفي في ذلك الوقت.

وعن طريق حروب الإمام (عليه السلام) وترحاله بين المناطق التي يحكمها أفصح لأصحابه عن بعض تلك الخفايا التي أصبحت حقائق في واقع الأمة في أثناء حكم الإمام (عليه السلام).

قال زيد بن وهب: كنت مع علي (عليه السلام) يوم النهروان فنظر إلى بيت وقنطرة فقال: «هَذَا بَيْتُ بُورَانَ بِنْتِ كِسْرَى، وَهَذِهِ قَنْطَرَةُ الديزجَانِ، حَدَّثَنِي رَسُولُ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إِنِّي أَسِيرُ

هَـذَا الْمَسِيرَ، وَأَنْـزِلُ هَـذَا الْمَنْـزِلَ»[٤٦].

ووفقا لهذا التعبير فإن الأنباء المحمدية أصحبت أخبارا علوية عبر عملية تأويلية قام بها أمير المؤمنين (عليه السلام) وهدف هذه العملية هو صناعة القوى الفاعلة وجذبها إلى محيط العلم والمعرفة.

لما عزم أمير المؤمنين على حرب الخوارج، قيل له: القوم عبروا جسر النهروان، فقال (عليه السلام): «مَصَارِعُهُمْ دُونَ النُّطْفَةِ، وَاللهِ لاَ يُفْلِتُ مِنْهُمْ عَشَرَةٌ، وَلاَ يَهْلِكُ مِنْكُمْ عَشَرَةٌ»[٤٧].

وصدق أمير المؤمنين (عليه السلام) رغم كثرة من قال له أن الخوارج عبروا الجسر وتجاوزوا المنطقة التي يريد ان يقاتلهم الإمام (عليه السلام) فيها، وهذا يجعله حاكما عالما بالجغرافيا التي يحكمها ويقود المعارك فيها.

وينتقل أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى مساحة أخرى من التأويل وهي مرحلة متقدمة من العلم والمعرفة، فعندما نصحه بعض المنجمين وعلماء الفلك بعدم التحرك للحرب لأن النجوم ليست في صالحه خالفهم وقال للدهقان «**يا دهقان، أنا مخبرك أني وصحبي هؤلاء لا شرقيون ولا غربيون، إنما نحن ناشئة القطب، وما زعمت البارحة أنه انقدح من برج الميزان فقد كان يجب أن تحكم معه لي، لأن نوره وضياءه عندي، فلهبه ذاهب عني**»[٤٨].

ويعني أمير المؤمنين بأن الشهاب الذي انطلق من برج الميزان كانت ناره ذاهبة إلى الطرف الأخرى متجهة إلى منطقة أخرى فهذا يعني أنه منطلق ليفتك بعدوي لأن لهبه عندي، وعند هذا التأويل اعترف الدهقان بأن علم الإمام (عليه السلام) مادته السماء وهو فوق علوم المنجمين وفنونهم، خصوصا بعد تصديق الواقع ما قاله الإمام (عليه السلام) وتحقيق الانتصار في حرب النهراوان.

المطلب الثاني:
المعادلة العلمية بين تقوية الذات واستقطاب الطاقات

قال الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم): **«أخصمك يا علي بالنبوة فلا نبوة بعدي، وتخصم الناس بسبع لا يحاجّك فيها أحد من قريش، أنت أولهم إيماناً، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم بالرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية»**(٤٩).

فهذه شهادة لا تعدلها شهادة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) من خير الخلق وصاحب الدعوة إلى الحق الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي بمثابة إجازة علمية لاستلام وظيفة كبرى، ولهذه الشهادة العلمية الإلهية محل عالٍ ومقام سامٍ لا يحل مقابلها أي شهادة أخرى، سيما في بُعدها العقائدي ومجالها القيادي، فمعنى أن القائد الأوحد المختص بالقيادة حصرا العارف بأمور الشريعة ظاهرها وباطنها يشخص نقاط القوة في القائد المستقبلي للأمة الإسلامية فذلك لا يمكن إن يسمى إلا تخطيطا علميا استراتيجيا للمرحلة المقبلة، وخصوصا في جوانب الولاية الحقيقية وتثبيت معايير مصداقها فقول الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم): **«وأقومُهم بِأَمرِ اللّه»** مطابق للآية القرآنية الكريمة **﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾**(٥٠).

أما قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): **«وأبصَرُهُم بِالقَضِيَّةِ»** فذلك معيار ومقياس علمي بحت للدلالة على حجم العلم الذي يمتلكه أمير المؤمنين علي (عليه السلام) مما يجعله نافذ البصيرة غير محتاج إلا لله سبحانه وتعالى لإكمال المسيرة الإسلامية على الطريقة المحمدية.

ولا يمكن لأي متتبع لسيرة الامام

(عليه السلام) مع الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله) أن يغفل الجوانب العلمية بينهما بطريقة العالم والمتعلم، يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «وقد كنت أدخل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) كل يوم دخلة، وكل ليلة دخلة، فيخليني فيها أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس غيري،... وكنت إذا دخلت عليه بعض منازله أخلاني وأقام عني نساءه فلا يبقى عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم يقم عني فاطمة ولا أحد من بني. وكنت إذا سألته أجابني، وإذا سكت عنه وفنيت مسائلي ابتدأني، فما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلا أقرأنيها أو أملاها علي فكتبتها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصها وعامها... ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله تعالى، ولا علما أملاه الله علي وكتبه منذ دعا الله لي ما دعا، وما ترك شيئا علمه الله من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهي كان أو يكون، ولا كتاب منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية إلا علمني إياه وحفظته فلم أنس حرفاً واحداً... ثم وضع يده على صدري ودعا الله لي أن يملأ قلبي فهماً وعلماً وحكماً ونوراً، فقلت: يا رسول الله- بأبي أنت وأمي- منذ دعوت الله لي بما دعوت لم أنس شيئا، ولم يفتني شئ لم أكتبه أفتتخوف علي النسيان فيما بعد، فقال: لا لست أتخوف عليك النسيان والجهل»[٥١].

ومضمون هذه الرواية ذات الجوانب العلمية هي أن الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله) يعتني علميا بخليفته من بعده وفق منهجية دقيقة تتكون من ركائز عدة، ومنها:

١. الاهتمام الشخصي، وذلك

بالسماح للإمام علي (عليه السلام) بالدخول على الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) في أوقات لا يمكن أن يدخل فيها غيره ليوفر له الدعم النفسي الكامل لتلقي العلم الخاص.

٢. المشاركة الرسالية، وذلك عبر المدد القرآني بجديد القرآن ومكنون الأفكار الرسالية الجديدة.

٣. الاحكام والإلزام، وذلك بمعرفة حقيقة المدد القرآني وتثبيته في القلب والعقل بكتابته، أو بإصطلاح الحديث «أرشفته» وإلزام الكاتب بفهمه وحفظه.

٤. الشمولية الشرعية والفكرية، وذلك بحرص الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) على استيعاب الإمام علي (عليه السلام) لكل جوانب الشريعة، حرامها وحلالها، والصيانة الفكرية للمتلقي من الوقوع في أخطاء متشابهها.

٥. الديمومة والاستمرارية، وذلك بدعوة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام) لتلافي النسيان وعدم الوقوع في الفتنة.

فهذه ركائز للمنهجية العلمية بين القائد وخليفته، وقد عبر عنها الإمام علي (عليه السلام) بقوله: «**مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِماماً فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَعلِيمِ غَيْرِهِ، وَلْيَكُنْ تَأدِيبُهُ بِسِيرَتِهِ قَبْلَ تأدِيبِهِ بِلِسانِهِ**»(٥٢).

وهذه المعادلة العلمية التي طبقها الرسول الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) مع علي (عليه السلام) أراد الإمام (عليه السلام) تطبيقها مع أصحابه لتقويتهم ذاتيا ولاستقطابهم علميا فها هو يقول لكميل بن زياد «**يَا كُمَيْلَ بْنَ زِيَادٍ، إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبَ أَوْعِيَةٌ فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا فَاحْفَظْ عَنِّي مَا أَقُولُ لَكَ: النَّاسُ ثَلاَثَةٌ: فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ وَمُتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ رِيحٍ، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَلْجَؤُوا إِلَى رُكْنٍ وَثِيقٍ ، يَا كُمَيْلُ، الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ، الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ**

وَأَنْتَ تَحْرُسُ الْمَالَ. وَالْمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ، وَالْعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الْإِنْفَاقِ، وَصَنِيعُ الْمَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ. يَا كُمَيْلَ بْنَ زِيَادٍ، مَعْرِفَةُ الْعِلْمِ دِينٌ يُدَانُ بِهِ، بِهِ يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ، وَجَمِيلَ الْأُحْدُوثَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ. وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ، وَالْمَالُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ. يَا كُمَيْلَ بْنَ زِيَادٍ، هَلَكَ خُزَّانُ الْأَمْوَالِ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ: أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ، أَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ»(٥٣).

هذه معادلة متكاملة ووصفة جاهزة تجعل من العلم أهم شيء في حياة الإنسان، تجعل منه إحدى أهم الغايات وأسمى الأهداف للوصول إلى القيمة الحقيقية لوجود الإنسان.

ولكن أمير المؤمنين (عليه السلام) المعلم لأصحابه والمواظب على تدريبهم وتأديبهم لم يكن مجاملا لهم ولا متجاهلا لأخطائهم لأنهم مقربون منه، لأنه لا يريد كما الحكام الآخرين أن يستقوي بهؤلاء المقربين على الناس ليطيعوه بل يريد أن يطيعه الناس لأنه أهل للطاعة، فكميل بن زياد الذي أغدق عليه أمير المؤمنين (عليه السلام) بالعلوم وأهداه صنوفا من المعرفة لم يسلم من معاتبة الإمام (عليه السلام) بل توبيخه بأشد الكلمات بل ومقاطعته وعدم السماح له بالدخول عليه حتى يصلح خطأه بعد أن أنهزم أمام عصابات معاوية في ولاية هيت غرب الأنبار، حيث خاطبه أمير المؤمنين (عليه السلام) قائلا: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ تَضْيِيعَ الْمَرْءِ مَا وُلِّيَ وَتَكَلُّفَهُ مَا كُفِيَ لَعَجْزٌ حَاضِرٌ، ورأْيٌ مُتَبَّرٌ وإِنَّ تَعاطِيَكَ الْغارَةَ على أهل قِرْقِيسِيا ، وتَعْطِيلَكَ مَسالِحَك الَّتي ولَّيْنَاكَ لَيْسَ بِهَا مَا يَمْنَعُهَا وَلَا يَرُدُّ الْجَيْشَ عَنْهَا لَرَأْيٌ شَعَاعٌ ...فَقَدْ صِرْتَ جِسْراً لِمَنْ أَرَادَ الْغَارَةَ مِنْ أَعْدَائِكَ عَلَى أَوْلِيَائِكَ، غَيْرَ شَدِيدِ الْمُنْكِبِ وَلَا مَهِيبِ الْجَانِبِ، وَلَا سَادٍّ لثغْرَةٍ،

وَلَا كَاسِرٍ لِعَدُوٍّ شَوْكَةً، وَلَا مُغْنٍ عَنْ أَهْلِ مِصْرِهِ وَلَا مُجْزٍ عَنْ أَمِيرِهِ»(٥٤).

وبعد هذا الخطاب تأثر كميل بن زياد كثيرا ولم يدخل إلى أمير المؤمنين حتى أعاد هيت وساعد في تحرير قرقيسيا، وعندها قال له أمير المؤمنين (عليه السلام): **«وقد أَحسَنتَ النَّظَرَ لِلمُسلِمينَ ونَصَحتَ إمامَكَ... فانظُر لا تَغزُوَنَّ غَزوَةً، ولا تخطون إلى حَربِ عَدُوِّكَ خُطوَةً بعدَ هذا حَتَّى تَستأذِنَني في ذلِكَ»**(٥٥).

ومثل ذلك أيضا تعامل أمير المؤمنين (عليه السلام) مع المسيب بن نجبة الفزاري الذي أخطأ في مسؤولية ولاه إياها أمير المؤمنين (عليه السلام) فحجبه عن العمل، فكلمه في أمره وجوه الكوفه فلم يجبهم، فاستدعاه وقال له **«إنه قد كلمني فيك من أنت أرجى عندي منه، فكرهت أن يكون لأحد منهم عندك يد دوني»**. وهذا يعني أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يريد لأصحابه أن يشفع لهم من هو أبعد منهم عن أمير المؤمنين (عليه السلام) لأنه يريدهم أقوياء مهابين ليس لأحد عليهم فضل إلا في طاعة الله، وعندما ولى الإمام (عليه السلام) المسيب بعد ذلك على قبض الصدقات في الكوفة بالتعاون مع عبد الرحمن بن محمد الكندي قال عنهما: **«لو كان الناس كلهم مثل هذين الرجلين الصالحين، ماضر صاحب غنم لو خلاها بلا راع، وما ضر المسلمات لا تغلق عليهن الأبواب، وما ضر تاجر لو ألقى تجارته بالعراء»**(٥٦).

هذه هي الأهداف الحقيقية للدولة والحكومة في رؤية الإمام (عليه السلام) السياسية والاجتماعية وهي أن يكون الناس آمنين في بيوتهم ومطمئنين على أموالهم، وهو الذي ما انفك يوصي ولاته وقادة حربه قائلا: **«اتق الله الذي تصير إليه الأمور، ولا تحتقر مسلما، ولا معاهدا،**

ولا تغصبن مالا ولا ولدا ولا دابة، وإن حفيت وترجلت، وصل الصلاة لوقتها»(٥٧).

لقد كانت نظرية أمير المؤمنين (عليه السلام) لصناعة القوى الفاعلة قائمة على العلم والمعرفة من جهة والمحاسبة والمراقبة من جهة أخرى، إضافة إلى العامل الشرعي المتمثل بالفرائض والعامل المعنوي والنفسي المتمثل بقوة الإرادة.

الاستنتاجات والخاتمة

سيظل الإمام علي (عليه السلام) نبراسا في علمه وعدله وثباته على المبدأ، وسيظل أعدائه في زمنه وفي وقتنا الحاضر مجرد لوحة موحشة رسمتها ألوان الحقد الأعمى، وبأي طريقة يحاولون إطفاء نوره فإن مصيرهم الفشل.

وفي هذه الخاتمة المختصرة يطيب لنا أن نعرض بعض التوصيات لذوي الشأن في المجال الذي كتبنا فيه:

أولاً: أن يعقد مؤتمر خاص بفكر الإمام علي (عليه السلام) السياسي والقواعد السياسية التي أبدعها في عهد من سبقه وفي أثناء قيادته للمجتمع الإسلامي كإمام للمسلمين، ويدعى لها القادة السياسيون والمفكرون الاجتماعيون والباحثون من شتى أنحاء العالم للوقوف على طريقة الإمام علي (عليه السلام) في الحكم، خصوصا أننا نمر بأزمة سياسية خانقة نحتاج من أجل الخلاص منها إلى قواعد حكم رشيد كالتي أسسها الإمام علي (عليه السلام). فما استنتجنا في هذا البحث أن طريقة الإمام علي (عليه السلام) في الحكم وتحديدا في مجالي النزاهة والعدالة مطلوبة بقوة في واقعنا الراهن، والبيئة السياسية والاجتماعية التي من المفروض أنها بيئة حاضنة لأفكار أمير المؤمنين (عليه السلام) تسير بمنهج مفارق لما رسمه الإمام (عليه السلام).

ثانياً: دعوة الشباب وعبر مؤتمر أيضا لمناقشة فكر الإمام علي (عليه السلام) الاعتدالي الرافض للممارسات الإرهابية، وهذا ينسجم مع المرحلة الحالية التي تعمل فيها المجموعات الإرهابية والمتطرفة على استقطاب الشباب وتجنيدهم للعمل كإرهابيين يشوهون الفكر الإسلامي. وبهذا الصدد استنتجنا أيضا خزينة من الاعتدال العلوي الذي بتفعيله سينتج نمطًا اعتداليًا يفوق في تأثيرة مبادئ ومقررات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثاً: البحث في الفكر التسامحي والسلمي للإمام علي (عليه السلام) الذي يفوق الأفكار الديمقراطية سلمية وتسامحا، وجمع مفردات هذا الفكر في موسوعة تطبع بعدة لغات وتوجه إلى كافة انحاء العالم.

ونكتفي بهذا القدر من الاستنتاجات والتوصيات وهي مهمة وتحتاج إلى جهد كبير للقيام بها، ويجبذ أن تكون ضمن منهجية مدروسة وبتفاعل من عدد كبير من الباحثين والخبراء لتخلق تأثيرا في العالم.

دعواتنا إلى الله عز وجل بأن يوفق جميع العاملين لنشر فكر الإمام علي (عليه السلام) وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والهوامش

١. معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي، راجع ص٤٤ وص٦٣ وص٩٠.
٢. سورة الشورى ١٠.
٣. سورة المائدة ٥٥.
٤. سورة آل عمران ٣٢
٥. سورة آل عمران ٣١
٦. سورة ص ٢٦
٧. سورة الشورى ١٥.
٨. موسوعة الإمام علي (عليه السلام)- باقر شريف القرشي ج١٠ ص٤٨، نقلا عن ربيع الأبرار ج٤ ص٢٢٤.
٩. من عهد الإمام علي لواليه على مصر مالك الأشتر النخعي- وسنده من: رجال الكشي، والفهرست للشيخ الطوسي، وتحف العقول لابن شعبة الحراني.
١٠. شرح نهج البلاغة- ابن أبي الحديد المعتزلي ج١٦ ص٩٣.
١١. سورة الإسراء ٧٠.
١٢. سورة آل عمران ٦٤.
١٣. من عهد الإمام علي لمالك الأشتر- المصادر السابقة.
١٤. سورة الشورى ١٥.
١٥. شرح نهج البلاغة- ابن أبي الحديد ج٦ ص٩٤/ الإمامة والسياسة ج١ ص١٧٤/ حياة أمير المؤمنين عن لسانه ج٧ ص٣٤٢.
١٦. نهج البلاغة، الشريف الرضي ص١٠٣ تحقيق السيد هاشم الميلاني.
١٧. Concept تعني المفهوم وايضا تستعمل بمعنى الإدراك.
١٨. نهج البلاغة ص ١٠٤.
١٩. سورة المائدة الآيات ٤٤، ٤٦، ٤٧.
٢٠. انظر تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، صائب عبد الحميد ص٥٩٨ إلى ص٦٠٥ ط٢ ٢٠٠٦ مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.
٢١. البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، ص٣٢١.
٢٢. دعائم الإسلام- القاضي النعمان ج١ ص٣٦٣، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، الكامل في التاريخ، ابن الأثير ج٣ ص ٣٣٥.
٢٣. تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي ص٦٠٤.
٢٤. عبارة فتح الباري في جزئه ١٢ ص٣٠٠ تختلف عما جاء في نهج البلاغة ص ١١٨ فهناك نهي كامل عن قتال الخوارج من قبل أمير المؤمنين (عليه السلام) في النهج بينما في فتح الباري هناك التفصيل المذكور في النص.
٢٥. تاريخ بغداد ج١٤ ص٣٦٥- ٣٦٦.
٢٦. وسائل الشيعة ج١٨ ص٢١٩/ قرب الاسناد ص ٤٢.
٢٧. تهذيب الكمال ج١٣ ص٣٠٤.
٢٨. شرح النهج ج٣ ص١٢٨.
٢٩. حياة أمير المؤمنين عن لسانه، ج٧ ص ٥٤.
٣٠. بحار الأنوار، ج٣٢، ص ٣٥٤.
٣١. شرح النهج ج ٧ ص٤٠.

٣٢. المصدر السابق ج٢ ص٢٠٠.
٣٣. المصدر السابق ج ٢ ص١٨٥.
٣٤. نهج البلاغة، الخطبة ٢٢٤
٣٥. المصدر السابق خ٢٠٧.
٣٦. مستدرك الصحيحين- الحاكم النيسابوري ج٣ ص١٤، تاريخ الطبري ج٢ ص٢٧٢، ينابيع المودة، القندوزي ص ٥٧.
٣٧. تاريخ الطبري ج٤ ص٦٧/ بحار الأنوار ج٣٤ ص ٤٩.
٣٨. شرح النهج ج٢ ص٢٤٠/ تاريخ الطبري ج٤ ص٤٢/ الإرشاد للمفيد ج١ ص٢٦٩.
٣٩. بحار الأنوار ج٣٢ ص ٣٥٥.
٤٠. نهج البلاغة، صبحي الصالح الكلمة ١٥ ص٥٧/ شرح النهج ج١ ص ٢٦٩.
٤١. سورة الزمر ٢٣.
٤٢. مسند أحمد ج٣ ص٨٣/ المستدرك ج٣ ص ١٢٣
٤٣. حياة أمير المؤمنين عن لسانه ج١ ص٢٢٣.
٤٤. سورة يوسف ٤
٤٥. سورة يوسف ١٠٠.
٤٦، تاريخ بغداد ج٨ ص٤٤٢.
٤٧. نهج البلاغة، تحقيق الميلاني ص١١٧.
٤٨. الاحتجاج ج١ ص ٢٣٩/ بحار الأنوار ج ٤١ ص ٣٣٦/ دلائل الإمامة ص٥٨.
٤٩ . حلية الأولياء لأبي نعيم ج١ ص٣١٢.
٥٠. سورة السجدة: ٢.
٥١. أصول الكافي ج١ ص٦٤، الغيبة للنعماني ص٨٠، بحار الانوار ج٢ ص ٢٢٨.
٥٢. شرح النهج ج٤ ص١٥٥.
٥٣-. نهج البلاغة، الميلاني، الحكمة ١٣٧ ص ٥٤٣.
٥٤. نهج البلاغة، صبحي الصالح، الكتاب ٦١ ص٤٥٠/ شرح النهج ج١٧ ص ١٤٩.
٥٥. أنساب الأشراف للبلاذري ج٢، ص ٤٧٤.
٥٦. المصدر السابق ج٢ ص ٤٤٩.
٥٧. الغارات ج٢ ص ٤٢٨ نقلا عن حياة أمير المؤمنين عن لسانه ج٧ ص٣١١.